TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The future of the water dispute between Iraq and Turkey - challenges and solutions

Asst. Prof. Dr. Riyad Mahdi Al-Zubaidi
Sader Al Iraq College - Iraq

Dr. Alaa Taleb Khalaf*
Nahrain University - College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 6 April 2019
- Accepted 28 May 2019
- Available online 17 Sept. 2019

Keywords:
- water dispute
- Iraq
- Turkey
- challenges
- solutions
- International studies

Abstract: Water is one of the most important pillars of national and national security in any country in the world. Through the control of the upstream state on the water and the possibility of economic, developmental, political and geopolitical use to achieve strategic goals.

* **Corresponding Author:** Alaa Taleb Khalaf**, E-Mail: ,Tel: , Affiliation**: Nahrain University - College of Political Science

مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا-التحديات والحلول-

أ.م.د . رياض مهدي الزبيدي

كلية صدر العراق الجامعة الاهلية

م.د . الاء طالب خلف

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 6/ نيسان /2019
- القبول : 28/ ايار/2019
- النشر المباشر : 17/ايلول/2019

الخلاصة : يعد موضوع المياه واحدا من اهم مرتكزات الامن القومي والوطني في اي بلد في العالم، وتكمن خطورة الموضوع عندما تكون المياه تلك من خارج الحدود الدولية كما هو الحال بالنسبة للعراق، من خلال سيطرت دولة المنبع على المياه وامكانية استخدامها اقتصاديا وتنمويا وسياسيا وجيوبولتيكيا لتحقيق اهداف استراتيجية.

الكلمات المفتاحية :

- النزاع على المياه
- العراق
- تركيا
- التحديات
- الحلول
- الدراسات الدولية

المقدمة :

يعد موضوع المياه واحدا من اهم مرتكزات الامن القومي والوطني في اي بلد في العالم، وتكمن خطورة الموضوع عندما تكون المياه تلك من خارج الحدود الدولية كما هو الحال بالنسبة للعراق، من خلال سيطرت دولة المنبع على المياه وامكانية استخدامها اقتصاديا وتنمويا وسياسيا وجيوبولتيكيا لتحقيق اهداف استراتيجية كالهيمنة والسيطرة او للضغط لتحقيق مكاسب محددة، وهو ما يحصل بين تركيا والعراق اذ تريد تركيا ان تقايض الامن بالمياه وتريد الحصول على الطاقة الرخيصة مقابل المياه، فضلا عن مكاسب اخرى لايتسع البحث لتناولها.

اهمية البحث:

يعد موضوع النزاع على المياه من القضايا العالقة بين العراق وتركيا، وهو من الامور التي حدثت فيها تطورات كثيرة بعد احتلال العراق عام 2003 وصعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا، اذ استخدمت الاخيرة هذا الملف كأداة للهيمنة على العراق وخاصة في المراحل التي كانت مصالح البلدين فيها تكاد تكون متناقضة، فضلا عن استغلال هذا الملف في تعزيز الدور الذي يمكن ان يؤديه هذا العنصر وسط المنظومة الاقليمية التي ترتبط بها، الى جانب موقعها الاستراتيجي وارتباطاتها الجيوسياسية مع اطراف وقوى اقليمية متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية، فتركيا تتطلع للعب دور اقليمي فاعل عن طريق استخدام عناصر القوة المتاحة للقرار التركي وخصوصا عنصر المياه في تدعيم دورها الاقليمي، فضلا عن المزايا الاقتصادية التي ستؤمن لها مواجهة مشكلاتها الاقتصادية.

مقابل ذلك نجد غياب اي دور للحكومات العراقية المتعاقبة في التعامل مع ازمة المياه المتفاقمة بشكل جدي او جذري، فبالرغم من وجود وزارة للموارد المائية، وتضمين البرامج الحكومية لموضوع المياه وسبل حل المشاكل الناجمة عن شحتها على المستوى الداخلي وكذلك على المستوى الخارجي، الا ان ذلك لم تصاحبه خطوات عملية على ارض الواقع، سوى الطلب من الجانب التركي التريث في سياساته المائية وتاجيل تطبيقها دون التوصل الى حل نهائي يؤمن تقاسم المياه بين البلدين وفق اتفاقية محددة وملزمة للطرفين تحفظ حقوق الدولتين وتزيد من اطر التفاهم والتعاون والتنسيق في علاقاتهما الثنائية على مختلف الاصعدة.

مشكلة البحث:

يتناول البحث مشكلة حقيقية حاليه قابلة للتعقيد والتصعيد في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد فيما يخص (العراق) كونه دولة مصب لنهري دجلة والفرات، والناتجة عن السياسات المائية المستخدمة من قبل دولة المنبع (تركيا) وهو ما سيؤدي الى عجز مائي سيشهده العراق عاجلا ام اجلا.

فرضية البحث:

يحاول البحث اثبات الفرضية التي مفادها (امكانية تلافي العراق لازمة المياه التي حصلت وسوف تتفاقم مستقبلا من خلال التعاون والتنسيق المستمرين بين كل من العراق وتركيا).

هدف البحث:

يهدف البحث الى توضيح الجوانب القانونية في تنظيم استعمال المياه الدوليه عموما ومن ثم التطرق الى الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات واللجان المشتركة والوفود التفاوضية بين البلدين حول تنظيم استعمال المياه المشتركة، فضلا عن تحديد ابرز التحديات وتداعيات المشاريع المائية التركية واثرها على العلاقات بين البلدين، كما يهدف البحث الى طرح حلول وبدائل تمكن صانع القرار من التعامل مع هذه الازمة بما يصب في مصلحة البلدين، وكذلك استشراف احتمالات تطور النزاع مستقبلا.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على منهج التحليل النظمي كمنهج اساس فضلا عن منهج الاستشراف المستقبلي، كما تم الاستعانه بالمدخل القانوني لتوضيح الجوانب القانونية لتنظيم استخدام المياه بين دول المنبع والمصب.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول الاول منها الجوانب القانونية التي تنظم استعمال المياه بين العراق وتركيا بمطلبين الاول تناول طرق تقاسم المياه المشتركة وفقا للقانون الدولي، والثاني تناول الاتفاقيات الثنائية التي تنظم تقاسم المياه بين العراق وتركيا ، اما المبحث الثاني فقد تناول تحديات ازمة المياه واثرها في العلاقات العراقية التركية بمطلبين، الاول تناول المشاريع المائية التركية واثرها على الامن الغذائي، اما الثاني فقد تناول تحديات واثار المشاريع التركية المائية على العلاقات العراقية التركية، اما المبحث الثالث والاخير فقد تناول الحلول والمعالجات واحتمالات المستقبل بمطلبين، الاول تناول اهم الحلول والمعالجات الممكنه، اما الثاني فقد تناول ثلاث احتمالات مستقبلية لتطور ازمة المياه وتاثيرها في العلاقات العراقية التركية.

المبحث الاول: الجوانب القانونية التي تنظم استعمال المياه بين العراق وتركيا

المطلب الاول: طرق تقاسم المياه الدولية وفقا للقانون الدولي:

عند البدء بتناول الجوانب القانونية التي تنظم استعمال المياه بين العراق وتركيا يجب توضيح مفهوم البلدان المتشاطئة بجوانبه القانونية، وعليه يمكن القول انه يوجد في العالم حوالي (214) نهر يجري في

إقليم أكثر من دولة ويسكن في أحواضها حوالي (2) مليار نسمة، وتتفاقم أزمة المياه في العالم لأن حاجته للمياه الإضافية تزداد بمقدار (90) مليار متر مكعب سنويا، وهناك (261) مستجمعا للمياه عابرة للحدود السياسية بين دولتين أو أكثر. وتلك الأحواض الدولية تغطي (45.3 %) من سطح الأرض، وتمس حياة (40 %) من سكان العالم ، وتستأثر بما يقارب (60 %) من تدفقات الأنهار العالمية، كما يوجد ما مجموعه (145) دولة تضم أراضي واقعة داخل تلك الأحواض الدولية، منها (21) دولة تقع بأكملها داخل الأحواض الدولية ، فضلا عن تواجد (19) حوضا من أحواض الأنهار تتقاسمها خمسة دول أو أكثر، وهناك حوض واحد – حوض نهر الدانوب – يتقاسمه (17) دولة أوربية(i).

ومن الجدير بالذكر إن تلك المياه الدولية لابد وأن تتصل فيما بينها في حوض طبيعي عندما تمتد في أي جزء من أجزائها داخل إقليم دولتين أو أكثر بحيث تشمل روافد المجرى النهري سواء أكانت إنمائية أو موزعة إضافة إلى مجراه الرئيسي ، وكذلك تشمل المياه الجوفية والسطحية التي تقع أحواض تغذيتها في أقاليم دولتين أو أكثر.

وبتوضيح أكثر للنهر الدولي بصفته وحدة مائية يمر في أقاليم دولتين أو أكثر أو يمثل فاصلاً حدودياً بينهما، فإنه يتكون من جميع مجاري المياه والبحيرات التي تتصل بعضها مع بعض، وتجري في منطقة معينة تكون حوضاً واحداً، وينتهي حوض النهر في بحر أو في بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر، كما يدخل في حوض النهر أيضاً مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر(ii).

ونخلص إلى إن تلك الوحدات المائية الدولية المشتركة قد تكون ملاحية أو غير ملاحية ، وقد تكون فاصل حدود سياسية طبيعية بين دولتين أو أكثر أو قد تكون مشتركة تخترق عدة دول ، ومن هنا تكون كل هذه الدول معنية باستعمال تلك المياه تلبية لحاجاتها المتنوعة و وفقاً لقواعد قانونية دولية استقر عليها التعامل الدولي أو نظمتها المعاهدات والاتفاقيات المتنوعة .

اما فيما يتعلق بطرق تقاسم المياه الدولية بشكل عام والتي يفترض ان يمتثل لها كل من العراق وتركيا فيمكن القول إن هنالك معاهدات متعددة الأطراف تعلق موضوعها ببعض أغراض استخدامات الأنهار الدولية، مثل معاهدة فيينا لعام (1851) ، ومعاهدة برشلونة حول النظام الملاحي لعام (1921) ، ومعاهدة جنيف لعام (1923) حول تنمية الطاقة التي تمس أكثر من دولة. وتمثل تلك المعاهدات بداية إنشاء قواعد قانونية دولية متعلقة بالأنهار الدولية . فضلا عن ان الدول المتشاطئة عقدت أكثر من (300) معاهدة

واتفاقية بينها، وتوصلت الأمم المتحدة إلى صياغة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية بتاريخ 1997/5/21 ([iii])، –تجدر الاشارة الى ان العراق قد صادق على هذه الاتفاقية وهو بلد المجرى الأسفل ويرى أن ماتضمنته الاتفاقية من مبادئ هامة وأساسية يمكن أن يساعده في التوصل إلى اتفاق مع دول المجرى الأخرى في ضوء مبادئها، رغم أن هناك بعض الفقرات التي لا تلبي احتياجات العراق لكنها وبصورة عامة إطار يصلح التفاوض حوله واعتماد بنوده–

ومن أهم المعاهدات والاتفاقيات ذات العلاقة بالموضوع والتي حرصت على ضمان حقوق الدول المتشاطئة ، هي ما يأتي([iv]):

1– معاهدة جنيف المعقودة عام (1923) والنافذة في 1935/6/30 والتي تضمنت المبادئ الآتية:

أ– عدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى عند استغلالها الأنهار الدولية .

ب–تمتع كل دولة في حدود أحكام القانون الدولي العام بحرية القيام ضمن إقليمها بجميع الأعمال المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية

ج– وجوب دخول دول الحوض في مفاوضات للوصول إلى معاهدات بشأن تنظيم استغلال المياه الدولية.

د–إيجاد منظمة تتولى الإدارة والرقابة والإشراف على الأمن العام في أجزاء حوض النهر الدولي .

2–معاهدة لوزان المعقودة في 24 / تموز /1923 بين تركيا ودول الحلفاء . وقد نصت المادة (109) منها على إنه : (في حالة عدم وجود شروط تخالف ذلك ، فيما إذا نتج عن تثبيت الحدود الجديدة نظام هيدروليكي (القنوات ، الفيضان ، الري، الصرف ، أو ما شابه ذلك) في دولة بتوقف على الأعمال المنفذة داخل إقليم دولة أخرى ، أو إذا كانت هنالك عادة معمول بها في دولة طبقاً لعادة سابقة على الحرب خاصة بالمياه أو القوة الهيدروليكية التي تقع مصدرها في إقليم الدولة الأخرى، فيعقد اتفاق بين الدول المعنية لحماية المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم)([v]).

3–إعلان الدول الأمريكية الصادر في 24 / 12 / 1933 ، والذي تضمن العديد من المبادئ المتعلقة باستغلال المياه الدولية.

ومما تقدم يمكن اجمال اهم المبادئ التي تحكم نظم المياه الدولية بما يأتي([vi]):

المبدأ الأول: إن الدول المتشاطئة لها حق السيادة إلى أبعد الحدود في استعمال جزء من النظام الدولي للمياه الذي يقع ضمن اختصاصها على أن يتفق مع الحق المماثل لكل دولة متشاطئة مشتركة معها .

المبدأ الثاني: إن الدول المتشاطئة مخولة في حصة من الاستعمال وفوائد نظام المياه الدولية على أساس عادل ومعقول .

المبدأ الثالث: تلتزم الدول المتشاطئة التي تنوي تغيير نظام المياه الدولية الذي قد يؤثر في حقوق الدول المتشاطئة الأخرى ، أن تعطى الفرصة الكافية للدولة الأخرى في الرفض . وإذا رفضت الدولة المتشاطئة الأخرى بالفعل وأعربت عن رغبتها في الوصول إلى اتفاق أو حل سريع بالوسائل السلمية والمنصوص عليها في المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة، فعلى الدولة التي تنوي القيام بالتغيير أن تمتنع عن القيام بالعمل وتسمح بتبادل أي اتفاق معلق أو أي حل آخر .

ان كل ماذكر اعلاه من اتفاقيات ومعاهدات ثنائية ومتعددة والتي وقعت لأمور متعلقة باستغلال الأنهار لغير أغراض الملاحة، ترفض تركيا التوقيع على ما يماثلها، اذ قامت بتشييد السدود والمحطات الكهرومائية والمشاريع الإروائية، وبدون موافقة أو حتى أخذ رأي الدولتين سوريا والعراق الواقعتين أسفل الأنهار الدولية المشتركة.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الثنائية التي تنظم تقاسم المياه بين العراق وتركيا:

تحكم علاقة العراق مع جارته الشمالية تركيا مجموعة اتفاقيات الثنائية فضلا عن البروتوكولات واللجان المشتركة والتفاوضية في ما يخص موضوع تقاسم المياه ومنها:

-(معاهدة لوزان عام 1920): اذ عقدت هذه المعاهدة بين دولتي الانتداب (فرنسا وبريطانيا) وتركيا، ونصت المادة الثالثة فيها على وجوب دراسة اي مشروع تنفذه فرنسا لتنظيم الري في سوريا ويؤدي الى نقص المياه في الفرات ودجلة عند دخولهما مياه بلاد مابين النهرين.

- (معاهدة الصلح–لوزان عام1923): اذ عقدت هذه المعاهدة بين تركيا والحلفاء وتقضي المادة (109) منها بالاتي: (عند عدم وجود احكام مخالفة يعقد اتفاق بين الدول المعنية من اجل المحافظة على المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي في دولة ما على الاعمال المنفذه في اقليم دولة اخرى.. وعند تعذر الاتفاق تحسم المسالة بالتحكيم)([vii]).

–(اتفاقية الصداقة وحسن الجوار): التي ابرمت بين تركيا والعراق في 29 آذار/ مارس من عام (1946)، بهدف تنظيم استخدام الدولتين لمياه نهر الفرات بقصد إدارة مورد منتظم من المياه وإزالة خطر الفيضانات، وتحديد أكثر الأماكن ملاءمة لإنشاء الخزانات والمنشآت المتعلقة بالري، وتوليد الطاقة الكهربائية المائية ملاءمة لمصلحة البلدين. وتقضي الاتفاقية بأن تزوّد تركيا العراق بالمعلومات الخاصة بالمشروعات والأعمال التي تنوي القيام بها في المستقبل على نهر دجلة أو الفرات أو على روافد النهرين لتكون المشروعات والأعمال على نحو يوفق بين مصالح الدولتين.

–(المفاوضات الثلاثية والثنائية بين تركيا وسوريا والعراق 1965–1971): اذ جرت عدة مفاوضات بين العواصم الثلاث منذ عام (1962) وهي سوريا والعراق (1962–1974)، سوريا تركيا (1962–1971)، وثلاثية الاطراف (1965–1971) للتوصل لاتفاق حول المياه المشتركة، ولم تتوصل لاي نتائج حينها.

–(بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني): في عام (1972) زار الرئيس العراقي السابق احمد حسن البكر تركيا على خلفية التحول في رؤية تركيا تجاه العراق وتم توقيع البلدين على بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني والذي عالج فيه موضوع المياه المشتركة عن طريق الاتفاق على وضع برنامج ملء خزان (كيبان) بغية تامين حاجات العراق من المياه، وتضمن ايضا مد انابيب النفط من كركوك الى السواحل التركية على البحر المتوسط([viii]).

–فضلا عما تقدم شكلت لجنة فنية مشتركة عام (1980) بين العراق وتركيا وسوريا وكان الهدف من تشكيل اللجنة التوصل إلى قسمة عادلة للمياه المشتركة إلا إن اللجنة بعد أن عقدت ستة عشر اجتماعاً توقفت عام (1992) دون التوصل إلى نتيجة وبرغم جهود العراق المتكررة لاستئناف عمل اللجنة إلا إنها لم تعقد أي اجتماع بعد ذلك التاريخ([ix]).

وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى تلخيص مواقف الطرفين من موضوع المياه المشتركة وكما يأتي:

اولا: موقف العراق من المياه المشتركة يتلخص بالنقاط الآتية([x]):

– إن نهري دجلة والفرات نهران دوليان طبقاً لتعريف النهر الدولي المتفق عليه دولياً أي إنه (المجرى المائي الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة).

– إن حوضي نهري دجلة والفرات هما حوضان منفصلان من خلال حدود هيدرولوجية واضحة لكل منهما.

– ضرورة عقد اتفاق ثلاثي لقسمة عادلة ومعقولة للمياه كماً ونوعاً بين الدول المتشاطئة من خلال الالتزام باسس قسمة المياه والانتفاع المنصف والمعقول التي تستند إلى القانون والعرف الدوليين وبما يضمن الحقوق المكتسبة للمشاريع القائمة في العراق.

– ضرورة الالتزام بالقواعد والإجراءات التي تتطلب مستلزمات الحفاظ على البيئة النهرية وما يتبع ذلك من وجوب إتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة التلوث في مياه النهرين جراء المشاريع الإروائية والزراعية والمخلفات الاخرى.

– رفض فكرة إعتبار المياه الدولية المشتركة سلعة اقتصادية لمخالفة ذلك قواعد القانون الدولي.

ثانيا: موقف تركيا من المياه المشتركة يمكن تلخيصه بالاتي([xi]):

- تعد تركيا حوض دجلة والفرات حوضاً مائياً واحداً، وهما رافدان لنهر واحد هو شط العرب. ولهذا فإنها لا تعتبر تحويلها مجرى بحيرة هزار، وهي المنبع التقليدي لنهر دجلة، إلى حوض الفرات بواسطة نفق خاص لسقي السهول في الجهة الشمالية المعاكسة، بأنه تلاعب بمجرى دجلة.
- حتى لو عدت تركيا دجلة والفرات نهرين منفصلين، فإن تركيا لا تعترف بهما كنهرين دوليين أصلاً، و انما تعدهما نهرين عابرين للحدود. وتعرّف تركيا النهر/أو المجرى الدولي، بأنها مجارٍ تقع إحدى ضفتيها ضمن حدود دولة، وتقع الضفة الأخرى ضمن حدود دولة ثانية، ليمر خط الحدود في منتصف المجرى المائي، أما المجرى/النهر العابر للحدود فيخضع للسيادة المطلقة للدولة التي ينبع منها. وعليه فإن من حقها أن تتصرف في كمية المياه التي تمنحها للدولة الحوضية الأخرى، بينما تستخدم هي ما تشاء لسد حاجتها من مياه النهرين حاضراً ومستقبلاً.
- ترفض تركيا مبدأ تقسيم مياه نهري دجلة والفرات أو توزيعهما أو محاصصتهما، وتطرح بدلاً عن ذلك مبدأ (تخصيص استخدام المياه) وفقاً لدراسات مشتركة لمشاريع الري والزراعة في البلدان المتشاطئة،

وتعتمد هذه على دراسات جدوى فنية واقتصادية تنتهي إلى إعطاء الأولوية لاستثمار المياه في مشاريع الري وفق مبدأ الاستعمال الأمثل والأكفأ للمياه([xii]).

- تقوم السياسة المائية التركية على حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية في حوض دجلة والفرات داخل أراضيها([xiii])، ولذلك تصرفت بشكل مطلق بمياه النهرين، من خلال تشييد السدود والمشاريع الإروائية والزراعية، ولا تزال مستمرة بنهج مقارب، من دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها.
- أن تركيا لا توافق على عقد اتفاقيات ثنائية مع العراق وسوريا تتعلق بالحصص المائية أو تقسيم المياه، بحجة أن القانون الدولي لا يجبرها على ذلك.

المبحث الثاني: تحديات ازمة المياه واثرها في العلاقات العراقية التركية

المطلب الاول: المشاريع المائية التركية واثرها على الامن الغذائي:

ينبع من تركيا نهري الفرات ودجلة، اذ تنبع روافد نهر الفرات في أعالي الهضبة الأرمينية شرق الأناضول بتركيا على منسوب يزيد عن (3000) متر عن سطح البحر ويتشكل من سبعة روافد أهما نهري فرات ومراد اللذين يلتقيان قبل موقع سد كيبان ليشكلا نهر الفرات. يبلغ طول نهر الفرات الإجمالي حوالي (2795) كم، يقع منها (595) في سورية و (1200) كم في العراق، وتبلغ مساحة حوضه حوالي (444) ألف كم مربع في حين يصل إيراده السنوي لحوالي (32.5) مليار متر مكعب.

اما نهر دجلة يبلغ طوله (1718) كم منها (1418) في العراق و(44) كم في سورية ويصل الإيراد السنوي لنهر دجلة حوالي (50) مليار متر مكعب([xiv]).

ويمكن القول ان الدول المتشاطئة في حوضي نهري دجلة والفرات لاتعاني من مشكلة قلة المياه، بقدر ما تعاني من مشكلة الادارة والتوزيع غير العادل للحصص المائية، الامر الذي ادى وسيؤدي الى نشوب الخلافات بين كل من تركيا والعراق وسوريا، ومن هذا المنطلق باشرت تركيا باقامة مشاريع تنمية وتطوير لحوضي النهرين ولاسيما المشاريع الخزنية والسدود والتي يمكن اجمالها على نهر الفرات بالجدول الاتي:

الجدول رقم (1) مشاريع السدود على نهر الفرات([xv])

ت	اسم السد	سنة الانجاز	الطاقة الخزنية
1	سد كيبان	1974	30.7 مليار م مكعب
2	سد قرة قاية	1987	9.54 مليار م مكعب
3	سد قرقاميش	1999	–
4	سد اتاتورك	1992	48.5 مليار م مكعب
5	سد بيرجيك	2000	–

الشكل رقم (1) يوضح عدد السدود التركية والسورية والعراقية على نهر الفرات([xvi])

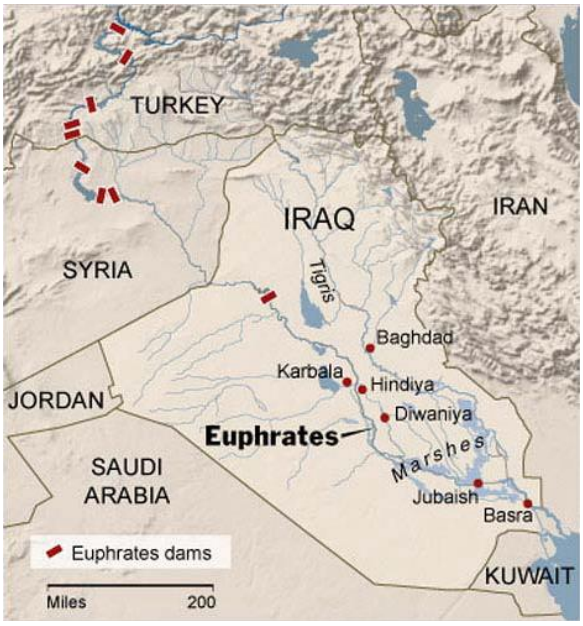

اما نهر دجلة فتجدر الاشارة الى ان تركيا لم تبدأ بانشاء اي سد او مشروع قبل عام (1997)، وبدء بعد ذلك مخطط مشروع الكاب التركي على حوض دجلة في اقليم جنوب شرق الاناضول والذي يتضمن انشاء (8) سدود رئيسية مع تطوير مشاريع اروائية جديدة، ويمكن اجمال ما تم انشائه لاحقا من مشاريع وسدود في الجدول الاتي:

الجدول رقم (2) المشاريع والسدود التركيه على نهر دجلة([xvii])

ت	اسم السد	سنة الانجاز	الطاقة الخزنية
1	سد دجلة	1997	595 مليون م مكعب
2	سد كيرال كيزي	1997	1.919 مليون م مكعب

3	سد باطمان	1998	1.75 مليون م مكعب
4	سد سلفان	1998	8.735 مليون م مكعب
5	سد قصرو	1998	0.530 مليون م مكعب
6	سد كرزان	–	449.5 مليون م مكعب
7	سد الي صو	2018	10.410مليون م مكعب
8	سد جزره	قيد الانجاز	360 مليون م مكعب
9	سد ديفة كيجيدي	قيد الانجاز	0.202 مليون م مكعب
10	سد كوك صو	قيد الانجاز	–

ان ما تقدم ذكره من مشاريع اثر وسيؤثر مستقبلا وبشكل مباشر على الامن الغذائي في العراق من خلال الحقائق الاتية([xviii]):

اولا: تتيح هذه المشاريع لتركيا خزن اكثر من (100) مليار م مكعب من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيره في النهرين وبحدود (40–50%) من الايراد المائي السنوي لنهر دجلة، وبحدود (17.5–34%) من الايراد المائي السنوي لنهر الفرات، كما سيتضاعف المستهلك من مياه نهر الفرات عندما تستكمل متطلبات وانشاءات مشروع جنوب شرق الاناضول كافة، وعندها سيتم التحكم بنسبة (80%) من مياه الفرات.

ثانيا: تأثير الاستخدامات التركية للمياه على نوعيتها وخصائصها والذي يترتب عليه: زيادة الملوحة في المجاري السفلى داخل العراق لنهري دجلة والفرات بسبب راجعات المياه والبالغة نسبتها (30%) في تركيا و (20%) في سوريا، الامر الذي يؤدي الى تقليل خصوبة التربة وظهور بوادر التصحر والتلوث بسبب مياه المرتجعات لان الفضلات تعود الى النهرين دون معالجة مباشرة من مجالات الري في الاراضي التركية ولعدم تدويرها واعادة خلطها مع مياه النهرين، مما يؤدي الى زيادة المشكلات الصحية في العراق.

ثالثا: الاضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية خاصة ان العراق يضع خططه باقامة السدود لتوليد الطاقة على اساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين.

رابعا: ان كمية المياه التي اطلقتها تركيا الى سوريا والعراق عبر النهرين مع مطلع القرن الحادي والعشرين لاتزيد عن (27) مليار م مكعب سنويا، وهذا له آثار سلبية على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق وسوريا كونه يلحق ضررا فادحا في مجالات الري والزراعة والصناعة.

خامسا: ان تنفيذ تركيا لمشروع جنوب شرق الاناضول يشير الى تفضيلها مصلحة نسبة من سكانها تقدر بحدود (15%) يسكنون حوض النهرين في مقابل حرمان (100%) من سكان وشعب العراق و (20%) من سكان وشعب سوريا يسكنون في هذا الحوض.

ان ما تقدم يفاقم الوضع في العراق ويوجد مشكلات حقيقية في الامن الغذائي خاصة انه يتزامن مع قيام ايران هي الاخرى بانشاء عدد من السدود على مجاري الانهار الداخلة الى العراق مثل نهر ديالى والوند والكارون، فضلا عن تسريبها المياه الملوثة الى الاراضي العراقية في محافظة البصرة.

المطلب الثاني: تحديات واثار المشاريع التركية المائية على العلاقات العراقية التركية

للمشاريع المائية التركية وخاصة تلك المرتبطة بمشروع جنوب شرق الاناضول تحديات واثار وتداعيات على الامن الوطني العراقي ومن معالمها:

- تحدي العجز المائي، اذ يواجه العراق اليوم اخطارا حقيقية كونه يعتمد على مياه مصادرها بالكامل تقريبا تقع خارج حدوده، فالعراق يعتمد في حاجاته الى المياه على نهري دجلة والفرات وهذان النهران شكلا اهمية كبرى في تاريخه والذي سمي ببلاد مابين النهرين،فالعراق تاريخيا كان يصله من مياه نهر الفرات ما يقارب (30) مليار متر مكعب في السنة، ومن نهر دجلة ما يقارب (20) مليار متر مكعب، لكن خلال الـ(25) سنة الاخيرة انخفضت هذه الكميات بشكل كبير خاصة في نهر الفرات وبنسبة (60%) اذ وصلت الى نحو (9) مليارات متر مكعب.
- التحديات ذات الطابع الخارجي، اذ لم تستجب تركيا لاعتراضات الادارة المائية العراقية على تنفيذها لمشاريعها المائية، بالرغم من وجود عدد من البروتوكولات والنصوص الموقعه منذ عام (1920) ولغاية منتصف التسعينيات من القارن الماضي، كلها تؤكد اذا ما عرض الموضوع على المحافل الدولية يتوجب على تركيا الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين وتوزيع مياههما بين البلدان الثلاثة، كما انه لا يحق لاية دولة متشاطئة ان تقوم باستثمار الموارد المشتركه باسلوب يلحق الضرر بالاخرين، وقد رفضت تركيا هذه الاتفاقية التي اقرتها الامم المتحدة عام (1997)([xix]).

- يتيح المشروع لتركيا امكانية حبس كميات هائلة من مياه نهري دجلة والفرات والتهديد باطلاقها في اوقات الازمات وهو عامل ضغط على العراق وسوريا اذا ما لجأت تركيا الى استخدامه في تلك الاوقات.
- يؤدي المشروع لنقص المياه وتردي نوعيتها وما ينجم عن ذلك من نقص في مياه الشرب والمياه المخصصة للزراعة، ومن ثم نقص الانتاج الزراعي والحيواني واللجوء الى الاسواق الخارجية لاستيراد الغذاء، وهذا بحد ذاته من المؤثرات في الامن الوطني لكل دولة.
- تعارض السياسة التشغيلية للموارد المائية التركية مع تلك السياسة لكل من العراق وسوريا، اذ يعيق موقع هاتين الدولتين في ادنى المجرى المائي تنفيذ الخطط التي يتم وضعها وذلك ناجم عن تحكم تركيا في عملية اطلاق المياه التي يتم السيطرة عليها بعد انشاء السدود الضخمة التي تتحكم بمياه النهرين بصورة كاملة ووفق السياسة التشغيلية المحددة لاغراض الطاقة الكهربائية والسيطرة على الفيضانات واروواء مساحات من الاراضي الزراعية.
- تتطلب عملية ملئ خزانات السدود قبل تشغيلها وفق ما يسمى الخزن الميت او الساكن حجز مياه النهر المقام عليه السد لفترة محدودة، الامر الي يعرض العراق وسوريا خلالها لاضرار كبيرة قد تنشأ عنها ازمات حقيقية، كما حدث عند ملئ خزان كيبان في تركيا عام (1973) والطبقة في سوريا عام (1974) وكذلك ماحدث عند تعبئة خزان اتاتورك عام (1990).
- توفر السدود التركية المخطط لها القابلية لاستيعاب معظم مياه الموجات الفيضانية التي يعتمد عليها في ملئ الخزانات، وبذلك تكون لدى تركيا امكانية حرمان العراق وخصوصا خلال السنوات التي تكون مواردها المائية قليلة من ملئ خزاناتها([xx]).

وبناءا على ما تقدم يمكن القول ان مشروعات تركيا المائية ليست مجرد مشروعات لتنظيم تصريف نهري دجلة والفرات، والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي تركيا، وانما هي بالاساس مشروعات ذات ابعاد اقتصادية–سياسية–امنية، تتيح لتركيا القدرة في التحكم بالمياه التي تطلقها الى كل من سوريا والعراق، وبذلك تحرمها من التصريف الطبيعي للنهرين المذكورين، والتاثير على معدلات واردها السنوي، مستخدمة هذه القدرة في التحكم بالتصريف كورقة ضغط سياسية لتمرير مخططات واهداف اجنبية تمليها عليها برامج التعاون المشترك بينها وبين الدول الغربية واسرائيل، والحد من القدرات الزراعية العربية في كل من العراق

وسوريا وجعل امنهما الغذائي مخترقا نتيجة لربطهما بتبعية غذائية دائمة، وقد حذر العراق من النتائج الوخيمة التي يمكن ان يخلفها تنفيذ المشاريع المائية التركية على مختلف جوانب الحياة في العراق.

المبحث الثالث: النزاع على المياه بين العراق وتركيا حلول ومقترحات واحتمالات المستقبل

المطلب الاول: الحلول والمقترحات:

اولا: الحلول والمعالجات:

- ترشيد الاستهلاك من قبل العراق والتركيز على حسن ادارة الموارد المائية المتاحة من خلال اقامة الحملات الاعلامية والتوعوية ووضع الخطط والبرامج المستقبلية لاستخدام تقنيات متقدمة لتنمية الموارد المائية.
- التنسيق مع سوريا لغرض تبني سياسة مائية عربية مستقبلية ضمن اطار منهجي موحد يتم تفعيلها بالتنسيق مع جامعة الدول العربية من اجل الضغط على الجانب التركي لحل القضايا المائية العالقة بما يخدم الامن الغذائي في كل من العراق وسوريا([xxi]).
- ان الماء الذي تضخه تركيا يكون معظمه بسبب توليد الطاقة الكهربائية، وبمعنى اخر لولا هذا الضخ لا تتمكن تركيا من توليد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها بكثرة خلال الشتاء، لذا تقوم بالضخ بكثرة خلال هذا الفصل، في حين نجد ان موقف العراق مختلف تمام، وهنا يمكن استثمار هذه الظاهرة بتركيز الخزن الشتائي من خلال توفير اكبر عدد من الخزانات المائية وعدم هدر تلك الكميات الهائلة في الخليج العربي([xxii]).
- اعتماد المشروعات الخزنية لخزن الفائض من المياه خاصة في موسم الامطار للاستفادة منها في موسم الجفاف وعدم هدرها([xxiii])
- تشجيع الدولة للمشاريع الاستثمارية الخاصة بمعالجة المياه العادمة الناتجة عن الاستهلاك الصناعي والزراعي والمنزلي والصحي، وذلك من خلال مساهمة الدولة بجزء من قيمة تكلفة هذه المشاريع، او دعمها من خلال منح القروض طويلة الامد.
- سن تشريعات وقوانين تحافظ على الموارد المائية وتدعم صيانتها وتردع الجهات التي تسبب تلوثها وهدرها من خلال انشاء مراكز وطنية للرقابة والحماية وصيانة الموارد المائية في كل محافظة([xxiv]).

ثانيا: المقترحات:

- ان القانون الدولي يوفر مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية التي تدعم وتؤيد حقوق العراق الثابتة والتاريخية في مجرى نهري دجلة والفرات، لذلك ينبغي الركون الى هذه المبادئ والقواعد والتحصن بها من اجل اثبات الحقوق السيادية للعراق.
- ينبغي التشاور وتبادل المعلومات مع سوريا كونها ستتضرر ايضا مع العراق عند اكتمال المشاريع التي تقيمها تركيا على نهري دجلة والفرات حاليا فضلا عن مشاريعها المستقبلية، من اجل اتخاذ موقف موحد والتشاور والتنسيق مع جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية الاخرى من اجل الضغط على تركيا ودعم حقوق العراق ومطالبه .
- الاستفادة من ممارسات الدول فيما يتعلق بانشاء آليات او لجان مشتركة بين دول المجرى المائي الدولي، تتولى هذه اللجان ادارة حوض مجرى نهر دجلة وحوض مجرى نهر الفرات بكاملهما على ان يكون ذلك في اطار معاهدة شاملة، سيما وان هذه الممارسات قد اثبتت نجاحها وفعاليتها.
- تشجيع الجانب التركي بجميع الوسائل على الدخول في مفاوضات جدية وبحسن نيه من اجل التوصل الى اتفاق شامل يضمن مصالح كل دول مجرى نهري دجلة والفرات ويحدد حقوق كل منها في مياهه طبقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة([xxv]).
- تفعيل عمل اللجنة الفنية للمياه الدولية المشتركة بين العراق وتركيا وسوريا للاسراع في التوصل الى قسمة عادلة للمياه المشتركة بين الدول الثلاث.
- الاسراع بتنفيذ التعهدات الحكومية لرئيس مجلس الوزراء الدكتور عادل عبد المهدي الواردة في المنهاج الوزاري 2018–2022 والذي صوت عليه البرلمان، سيما فيما يتعلق بعمل وزارة الموارد المائية وتحديدا النقطه الخاصة بـ(اعادة النظر بالسياسة المائية للعراق والحرص على مفاوضة الدول المتشاطئة لحماية حقوق العراق، ووضع بدائل ناجحة لشحة المياه)([xxvi]).
- في حال لم تجدي الخطوات السابقة اي نفع مع الجانب التركي فيمكن اللجوء للقضاء الدولي والاحتكام الى القانون الدولي وبالتحديد اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام 1997 والتي صادق ووقع عليها العراق، والتي دخلت حيز النفاذ كاتفاقية دولية قيد العمل والتحكيم والمرجعية القانونية الدولية بعد مصادقة العدد المطلوب عليها واكتماله في عام 2014([xxvii]).

المطلب الثاني: احتمالات المستقبل:

لغرض استشراف مستقبل النزاع بين العراق وتركيا حول موضوع المياه وما يمكن ان ينتج عن هذا النزاع ومساراته نطرح ثلاث احتمالات مع ترجيح احدها وكما يلي:

الاحتمال الاول: ان يتفاقم النزاع حول تقاسم المياه بين العراق وتركيا الى مستويات قد تصل الى مرحلة الصدام والمواجهه على الصعيد الاقتصادي والسياسي وربما العسكري، في حال ما اذا استمرت تركيا بتنفيذ المشاريع الحالية–فضلا عن المستقبلية– للسيطرة على حوضي مياه نهري دجلة والفرات في اراضيها وبشكل احادي بدون التنسيق مع الجانب العراقي في الامور الفنية وما يخص الاثار التي قد تصيب العراق وتهدد امنه الغذائي والقومي بشكل مباشر نتيجة هذه المشاريع، مع استمرار الموقف التركي الرافض لكل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين سيما اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام 1946، واللجان الفنية الثنائية، فضلا عن القانون الدولي الزاخر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية واخرها اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام 1997 السارية المفعول.

وهو احتمال مستبعد على المدى القريب والمتوسط، وذلك لان الاوضاع الداخلية للعراق وما مر به من ظروف سياسية وامنية وعدم استقرار ادت الى ان يكون باضعف حالاته، وهو ما لايمكنه من التصعيد مع الجانب التركي، سيما وان هنالك الكثير من القصور والتقصير واحيانا الفشل على مستوى السياسات المائية الداخلية وعدم استثمار المياه الداخله للعراق وذهاب معظمها هدرا في مياه الخليج العربي.

الاحتمال الثاني: ان تستجيب تركيا لحقوق العراق التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات، وتمتثل لمبادئ القانون الدولي في موضوع تنظيم استعمال مجاري المياه الدولية المتمثلة بالاستخدام المنصف والمعقول (بدلا من الاستخدام الامثل التي تعمل به حاليا)، ومبدأ عدم احداث الضرر، وكذلك مبدأ التعاون بين الدول المشتركة في المجرى المائي الدولي، وذلك من خلال زيادة الاطلاقات المائية للعراق والالتزام بتبادل المعلومات والبيانات وتقديم الاشعار المسبق والتشاور وابرام اتفاقية ثنائية بينها وبين العراق لغرض تثبيت الحصص المائية للاطراف المشاركة بمجاري الانهار (تركيا و العراق وسوريا).

ويمكن القول بعدم امكانية تحقق هذا المشهد على المستوى القريب والمتوسط من خلال موقف تركيا– سيما بعد انهائها مشروع سد الي صو الذي كانت تراهن على عامل الوقت لاكمله ما يضعها في موقع القوة لاي نقاش مستقبلي بينها وبين العراق– الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وهي ماضية في اقامة المشاريع والسدود دون ادنى التزام منها بالتعاون مع دول اسفل المجرى وعلى وجه الخصوص

العراق، فهي ترفض تبادل البيانات والمعلومات، كما لم تلتزم بتقديم اشعارا مسبقا الى العراق بشان مشاريعها المقترحة ومنها سد الي صو، كما لم تلتزم بالتشاور مع العراق من اجل تجنب الآثار الهامة والخطيرة التي سيسببها السد المذكور وغيره من السدود للعراق.

الاحتمال الثالث: ان يستمر الوضع على ماهو عليه حاليا وعلى المدى القريب والمتوسط، واستمرار الجانب التركي باستغلال الاوضاع الغير مستقرة التي تمر بها المنطقة اقليميا وعالميا، وتزامن ذلك مع حالة الضعف التي يمر بها كل من العراق وسوريا على المستوى الداخلي، والذهاب الى المراهنة على عامل الزمن لاكمال الاستحكام بمياه حوضي دجلة والفرات بشكل كامل، ومن ثم الدخول بالتفاوض مع العراق بما يضمن المصالح التركية على حساب مصالح العراق، وقد تكون جميع الاحتمالات مطروحة للنقاش ومنها مقايضة العراق بالنفط مقابل المياه وان كان بطريقة غير مباشرة، او احياء مشروع انابيب السلام وجعله سلعه تتحكم بها تركيا للضغط على دول المصب او الدول المستفيدة كـ(اسرائيل)، وغيرها من المشاريع التي تخدم المصالح التركية على حساب مصالح العراق.

ويميل الباحث الى ترجيح هذا الاحتمال على المستوى القريب والمتوسط لوجود الكثير من الحقائق والعوامل التي تدعمه، واقلها ان العراق يحتاج الى الكثير من الوقت ليرمم وضعه الداخلي على مختلف الاصعده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، والتي من الممكن ان تساعده على تعظيم عناصر القوة الشاملة التي تدعم مواقفه وقراراته المستقبلية تجاه الجارة تركيا بخصوص تقاسم المياه.

المصادر:

[i] - بيوار خنسي، التقسيم العادل لمصادر المياه المشتركة بين الدول، دراسة منشورة على موقع حكومة اقليم كردستان بتاريخ 2004/5/13 على الرابط الاتي: http://www.gov.krd/a/d.aspx?a=4511&l=14&r=84&s=010000

ii - علاء عبد الحسن العنزي، طرق تقسيم المياه بين البلدان المتشاطئة، بحث منشور على الانترنيت على الرابط الاتي: http://www.watersexpert.se/shawate.htm

iii – انظر نص اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية بتاريخ 1997/5/21.

iv – صاحب الربيعي ، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، ط1 ، السويد –إستكهولم ، توزيع دار الكلمة –دمشق، ص33، ص35.

v – انظر نص معاهدة لوزان المعقودة في 24 / تموز /1923 بين تركيا ودول الحلفاء

vi – علاء عبد الحسن العنزي، مصدر سبق ذكره.

vii – المادة 109 من معاهدة الصلح– لوزان لعام 1923.

viii – قاسم محمد دايش، قرائة في تاريخ العلاقات العراقية التركية، دراسة منشورة على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2018/7/4 على الرابط الاتي: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=604269&r=0

[ix] – عبد اللطيف جمال رشيد(وزير الموارد المائية العراقي سابقا)، المياه المشتركة مع تركيا، دراسة منشورة على الرابط الاتي: http://www.alshirazi.com/world/article/115.htm

[x] – المصدر نفسه.

[xi] – فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم، بغداد، دار الغد، 2010، ص238 الى ص241

[xii] – منى حسين عبيد، العلاقات العراقية – التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 60، ص99.

[xiii] - تجدر الاشارة الى ان تركيا تتمسك دائما بما يطلق عليه (مبدأ هارمون)، والذي ينحى منحى واحد يتعلق بتركيز سلطان الدولة المتشاطئة على ما يمر بها من مياه الانهار، وقد هجر الفقه الدولي هذا المبدأ لصالح نظريات اخرى عالجت العلاقة بين الدول المتشاطئة والنهر العابر لاقليمها وخاصة في مجال مفاهيم السيادة الاقليمية، ولمزيد من التفاصيل ينظر، هاشم حمزة عبد الحميد، دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، مجلة افاق افريقية، المجلد الحادي عشر، العدد 39، 2013، ص133.

[xiv] – محمد رشيد شطناوي، الحقوق القانونية للدول المتشاطئة للأنهار الدولية، الجامعة الاردنية، ص 5، بحث منشور على الانترنت على الرابط الاتي:

https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/59803/%D8%.

[xv] – بتصرف من الباحث من كتاب: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

[xvi] – عادل شريف الحسيني ومحمد عز الدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الاسباب والحلول المقترحة، 2009، ص4.

[xvii] – بتصرف من الباحث، حامد عبيد حداد، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات الاهداف والنوايا، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 18، العدد 65، ص273،ص274.

[xviii] – فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2014–2003)، جامعة الشرق الاوسط، 2014، ص127، ص129.

[xix] – حامد عبيد حداد، مصدر سبق ذكرخ، ص274، ص275.

xx – فرح عبد الكريم محمد، مصدر سبق ذكره، ص133، ص134.

[xxi] – المصدر نفسة، ص146

[xxii] – عادل شريف الحسيني ومحمد عز الدين الصندوق، مصدر سبق ذكره، ص12.

[xxiii] – حامد عبيد حداد، مصدر سبق ذكره، ص280.

[xxiv] – حازم محمد اللهيبي وفراس العكلة، حرب المياه غير المعلنة بين العراق ودول الجوار، ص9، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط الاتي:
http://www.hlrn.org/img/documents/Luhebe_Water_War_Iraq_Ar.pdf

[xxv] – صدام الفتلاوي، انشاء سد الي صو على مجرى نهر دجلة والمبادئ القانونية لمجاري المياه الدولية، مجلة اهل البيت، العدد السادس، ص148.

[xxvi] – نقلا عن، المنهاج الوزاري 2018–2022، نص وثيقة المنهاج الوزاري لحكومة الدكتور عادل عبد المهدي والتي صوت عليها البرلمان العراقي اثناء جلسة منح الثقة، ص19.

[xxvii] – كانت مسودة هذه الاتفاقية قد أقرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1997/5/21 بأغلبية 104 دولة ومعارضة ثلاث دول هي تركيا والصين وبوروندي. ولكن لم تصادق عليها في ذلك الوقت إلا 21 دولة من مجموع 35 دولة يجب أن تصادق عليها بصكوك خاصة. وهي اليوم مصادق عليها من العدد المطلوب من الدول، وقد دخلت في إطار الاتفاقيات الدولية وقيد العمل والتحكيم والمرجعية القانونية الدولية. (لقد اكتمل العدد المطلوب من وثائق التصديق والقبول والموافقة على الاتفاقية والبالغ خمسة وثلاثون صكا، في شهر حزيران من سنة 2014، بعد أن أودعت دولة فيتنام صك موافقتها على الاتفاقية يوم 19مايس –مايو عام 2014. بهذا أصبحت فيتنام الدولة الخامسة والثلاثين، وهو العدد المطلوب بموجب الاتفاقية. وعليه فقد بدأ نفاذ الاتفاقية في 17 أغسطس عام 2014، أي بعد تسعين يوماً من تاريخ الصك الخامس والثلاثين، كما تقضي بذلك الاتفاقية)، وتجدر الملاحظة الى انه طوال اربعة اعوام لم تتحرك الحكومة العراقية لمقاربة هذه الاتفاقية الدولية واستخدامها في الهيئات والمحاكم الدولية للدفاع عن الرافدين دجلة والفرات.